

# أمير الكويت الجديد يبدأ عهده بإقرار «هدنة» مؤقتة في صراع السلطتين

## تجديد الثقة بحكومة الشيخ صباح الخالد وفض دور انعقاد البرلمان



لتهدأ أولاً

تغلق الباب أمام أي تغيرات دستورية. وأضاف أن هذه الاستقالة تشكل رغبة من الحكومة في فتح خيارات أوسع أمام الأمير لاختيار الأفضل. ودستوريا، لا بد أن تستقيل الحكومة لأنها أخذت شرعيتها من الأمير السابق، وطالما تغير رأس الدولة فلا بد أن تجدد الحكومة شرعيتها.



ناصر العبدلي

طلما تغير رأس الدولة  
فلا بد أن تجدد الحكومة  
شرعيتها

ويضع فض دور انعقاد مجلس الأمة الحكومية الكويتية، عمليا، في حالة من الهدنة لتستكمل المدة المنقبة لها قبل إجراء الانتخابات بمنأى عن الاستجابات النيابية التي هددت من النواب بطرحها على أعضاء الحكومة ورئيس الوزراء، وهي هدية تقول مصادر كويتية إنها كانت موضع وفاق جميع الأطراف الراغبة في أخذ مهلة لإعادة ترتيب أوراقها في ظل المتغير الكبير الذي حصل على رأس هرم السلطة واستعدادا للمزيد من التغيرات التي ستحملها الفترة القريبة القادمة.

## ماكنة التوطين السريع تطحن الوافدين بين فكي الأزمة الاقتصادية ومعاداة الأجانب

غالبية الموظفين من ذوي الخبرة في القطاع الخاص، الذين كانوا من عوامل نجاحه الأساسية، تندرج ضمن هذه الفئة. وبينما تتجاهل الحكومة الشكاوى الواردة من القطاع الخاص، بدأت في إبعاد الوافدين عن الدوائر الحكومية. وفي منتصف سبتمبر أعلن ديوان الخدمة المدنية أنه تجاوز جمل أهداف التوطين وتتماشى التضحية بمجتمع المهاجرين وتحميلهم مسؤولية انتشار فايروس كورونا، وتسريع مع مشاعر كراهية الأجانب، لكن لا يعلم إن كان هذا النهج سيؤدي في تخفيف مشاكل الكويت الاقتصادية. وقد يكون العكس هو الصحيح.

وعلى الرغم من أن الكويت لا تزال دولة غنية، إلا أن اعتمادها على عائدات النفط مع التردد البرلماني بشأن كيفية إدارة عبء الدين المتزايد، يشكلان إشارات تحذيرية من وجود مشاكل في المستقبل. وزاد التأكيد على هذه النقطة عندما خفضت وكالة موديز تصنيف الكويت الائتماني السبادي. وقد يمنح طرد المغتربين والمهاجرين القراء بلا رحمة الحكومة بعض الوقت مع صرف الانتباه عن الفصل الأوسع في إيجاد حل لإدارة عبء الديون الذي ثبت أنه مرفق للاقتصاد. ولكن الوقت ينفذ. وبعد رحيل المهاجرين، من الذي يمكن أن تولمه الحكومة؟

**التضحية بمجتمع المهاجرين  
دغدغة لمشاعر كراهية  
الأجانب بهدف التغطية على  
فشل حكومي مزمن قاد إلى  
أزمة اقتصادية حادة**

واستجابات الحكومة، وبنهاية شهر أغسطس، أصدرت مرسوما يأمر أولئك الذين تزيد أعمارهم عن 60 سنة وليست لهم شهادة تعليم عال بالخروج من البلاد بحلول نهاية العام. ويقدر عدد المهاجرين المتأثرين بهذا القرار بـ150 ألفا، وعمل الكثير منهم في البلاد لعقود. وأثار المرسوم غضب قطاع الضيافة الذي أبدى قلقه بشأن الضرر الاقتصادي الذي تسببه هذه الخطوة. وجادل الاتحاد الكويتي لأصحاب المطاعم بأن الحكومة تتدخل في العلاقة بين صاحب العمل والموظف بطريقة تؤدي إلى إحراق ضرر كبير بأعمال المطاعم التي تضرت بالفعل بنسبة من فايروس كورونا لأن

والسقوط بالتالي في متولبة إقالة الحكومات وحل البرلمانات التي كانت سمة بارزة لعهد الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد، وعملا مؤثرا في قدرات البلد على العمل والتجسس.

وقال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم إنه تسلم مرسوما أميريا بفض دور الانعقاد الحالي للمجلس الخامس المقبل. وقالت وكالة الأنباء الكويتية الرسمية كونا إن رئيس مجلس الوزراء وضع استقالته واستقالة الحكومة بتصرف أمير البلاد "حرصا على تولية المسؤولية الوزارية لمن يحوز ثقة الأمير".

وتوفي أمير الكويت الراحل الشيخ صباح الأحمد الثلاثاء الماضي عن 91 عاما وأصبح ولي العهد الشيخ نواف البالغ من العمر 83 عاما الحاكم الجديد للبلاد. ويترقب الكويتيون تعيين ولي عهد جديد يساعده في توجيه شؤون البلاد في وقت الحق فيه انخفاض أسعار النفط وجائحة كورونا ضررا بالغا بالأوضاع المالية للدولة النفطية. وينص الدستور على أن يكون تعيين ولي العهد خلال سنة على الأكثر من تولية الأمير، ويكون تعيينه بأمر أمير ومبايعته من مجلس الأمة في جلسة خاصة، وتتم المبايعه بموافقة أغلبية أعضاء المجلس.

تجديد الثقة في الحكومة الكويتية وفض دور انعقاد البرلمان يمنحان أركان السلطة في البلاد وعلى رأسها الأمير الجديد فسحة من الزمن لإعادة ترتيب الأوراق استعدادا للانطلاق في مرحلة جديدة يأمل الكويتيون أن يتم خلالها تجاوز الأزمة الاقتصادية الحادة ووضع أسس لعلاقة جديدة بين الحكومة والبرلمان مختلفة عن علاقة الصدام الدائم التي ميّزت فترة حكم أمير البلاد الراحل.

**الكويت** - شرع أمير الكويت الجديد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح في اتخاذ أولى الخطوات العملية لترتيب أوضاع عهده الذي لن يخلو من مصاعب وتعقيدات موروثه عن عهد الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد، وعلى رأسها العلاقة دائمة التوتر بين السلطتين التشريعية والتنفيذية والتي مثلت على مدى سنوات حكم الشيخ صباح صدى لصراعات أعمق على السلطة ومغانمها المادية والمعنوية.

وجدد الشيخ نواف، الثلاثاء، الثقة بالحكومة الحالية بقيادة الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح للاستمرار في أداء مهامها وعلى رأسها التحضير للانتخابات المقبلة التي سيتم بموجبها تشكيل برلمان جديد خلفا للبرلمان الحالي الذي انتهت مهامه عمليا بفض دور انعقاده الحالي إلى أجل قد يصل إلى موعد الانتخابات المقررة لأواخر شهر نوفمبر القادم، إلا إذا اقتضت الضرورة دعوته لعقد جلسة استثنائية للنظر في مسألة عاجلة من قبيل التصويت على من يختره الأمير لتولي ولاية العهد.

وفيما يشكل تجديد الثقة في الحكومة ضمانا للاستقرار والاستمرارية، فإن نتائج الانتخابات المرتقبة ستكون هامة في تيسير مهمة أمير البلاد أو إضفاء تعقيدات جديدة إلى التعقيدات السياسية والاقتصادية القائمة أصلا، ذلك أن الأزمة الحالية قد ترفع من حظوظ المعارضة وخصوصا منها الإسلامية بفرعها الإخواني والسلفي، في الفوز بمقاعد مجلس الأمة على حساب القوى والشخصيات الموالية تقليديا للسلطة. ويعني وجود برلمان كويتي بأغلبية معارضة عودة التجاذب بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بأكثر حدة، للسيطرة عليها.

وحتى بداية 2020 استطاعت مدينة مارب أن تعزل نفسها إلى حد ما عن الحرب وأثارها بفضل النفط والغاز فيها، وقربها من الحدود الشمالية لليمن مع السعودية، والتوافق بين قبائلها. وازدهرت الأعمال في المدينة على مر السنوات من افتتاح المطاعم إلى مشاريع البناء، إلى أن اشتعلت المراكب فيها مهددة بسقوطها في أيدي المتمردين الذي يسيطرون على العاصمة صنعاء ومناطق واسعة في شمال وغرب البلاد. يأتي ذلك في وقت تقلصت المساعدات للبلد الفقير بسبب فايروس كورونا المستجد ما تسبب بتعليق عشرات برامج الإغاثة.

وحذرت روتنشتاين من أنه "بينما تعمل فرق وشركاء المنظمة الدولية للهجرة يجد للاستجابة، فإنها تواجه صعوبة شاقة نظرا لحجم المعاناة. العائلات النازحة في حاجة ماسة إلى المأوى الآمن والمياه النظيفة والصرف الصحي والدعم الغذائي".

فيما وافقة البرلمان على مشروع قانون يحدد عدد الوافدين والعمال المهاجرين، كفت السلطات الكويتية من ملاحظتها لمئات الآلاف من غير المواطنين. وبدأ تطبيق برنامج التوطين الذي يعني نظريا حصر شغل الوظائف في المواطنين الكويتيين منذ سنة 2017، لكن انخفاض أسعار النفط وجائحة كورونا زادا من تعقيد القضية، وفق ما ورد في تقرير حديث لـ"أراب دابجست"، حول ملف العمال الأجانب في الكويت.

## الأمير بندر بن سلطان: القادة الفلسطينيين خذلوا قضيتهم

الرياض - حمل الأمير بندر بن سلطان بن عبدالعزيز الرئيس السابق للاستخبارات السعودية، القادة الفلسطينيين مسؤولية الفصل في الدفاع عن قضية شعبهم التي وصفها بالعدالة، منتقدا المواقف الحادة الصادرة عن أولئك القادة من قرار دولة الإمارات ومملكة البحرين مؤخرا عقد سلام مع إسرائيل وربط علاقات طبيعية معها.

وصف الأمير بندر ذو الخبرة بالشأن الدبلوماسي من خلال عمله السابق سفيرا للسعودية لدى الولايات المتحدة رد فعل أولئك القادة على الخطوة الإماراتية والبحرينية بالـ"مؤلم لأنه كان متدني المستوى"، معتبرا أنه "كلام لا يقال من قبل مسؤولين عن قضية يريون من كل الناس أن يدعومهم فيها".

**القادة الفلسطينيين محامون فاشلون على قضية عادلة.. وهم يدفعون ثمن رهانهم الدائم على الطرف الخاسر**

وعلى الطرف المقابل وصفت تلك المواقف الفلسطينية بأنها تمثل تحذرا غير مقبول في القرارات السيادية لدولتين مكممتي السيادة والاستقلال. ووصف سياسيون وقادة رأي خليجيين القيادات الفلسطينية بالانفصال عن الواقع، وعدم القدرة على التفاعل مع المتغيرات. كما حذرت العديد من الدوائر الخليجية والعربية عن خسارة الدعم الحيوي السياسي والمادي الذي قدمته بلدان الخليج للفلسطينيين على مدى عقود من الزمن.

## معركة مارب تستكمل أركان الكارثة الإنسانية في اليمن

**مارب (اليمن)** - تسببت المعارك بين قوات الحكومة اليمنية والمتمردين الحوثيين في محافظة مارب الغربية بالنظر آخر معالقات السلطة المعترف بها دوليا في الشمال، بنزوح تسعين ألف شخص منذ بدايتها قبل عشرة أشهر، حسبما أفادت منظمة الهجرة الدولية التابعة للأمم المتحدة الثلاثاء. ويشن الحوثيون منذ يناير الماضي حملة شرسة لطرد قوات الحكومة المدعومة من قبل تحالف عسكري تقوده المملكة العربية السعودية من مدينة مارب الواقعة على بعد 120 كلم شرقي العاصمة اليمنية صنعاء وهي مركز للمحافظة التي تحمل الاسم ذاته، بهدف استكمال سيطرتهم على الشمال اليمني.

ودفعت المعارك في هذه المنطقة الاستراتيجية إلى نزوح الآلاف من العائلات وباتت تهدد خصوصا مخيمات النازحين فيها والبالغ عددها 140 مخيما يعيش فيها بين 750 ألفا ومليون شخص نزحوا من مناطق أخرى خلال السنوات الماضية، بحسب السلطات المحلية. وقالت منظمة الهجرة في بيان "دخل شرق اليمن، حيث نزح أكثر من 90 ألف شخص في محافظة مارب وداخلها منذ يناير 2020"، وأضافت المنظمة أن هذا العدد "يمثل أكثر من نصف جميع حالات النزوح المرتبطة بالنزاع في اليمن هذا العام، محذرة من أن الوضع "على وشك أن يصبح أسوأ".

وقالت كريستا روتنشتاين رئيسة بعثة المنظمة في اليمن "تسرع بقلق بالغ إزاء الأثر المدمر للقتال العنيف الذي يقرب من المناطق المكتظة بالسكان من النازحين والسكان المحليين والمهاجرين". وتابعت "تأمل أن يتم التوصل إلى حل سلمي قريبا لمنع حدوث أزمة نزوح



إلى التشرذم من جديد